دور الصناعات الغذائية في إرساء دعائم النمو الاقتصادي للجزائر

The role of the food industry in establishing the economic growth of Algeria

مهيدي حسنية[1]
طالبة دكتوراه
جامعة مستغانم ،الجزائر
mehidihasnia@gmail.com

د.بن زيدان حاج
أستاذ محاضر"أ"
جامعة مستغانم،الجزائر.
ben_zidane@ live.fr

تاريخ الاستلام: 2019/05/14 تاريخ القبول: 2019/05/26 تاريخ النشر: 2019/06/02

الملخص:

تهدف الدراسة في البحث عن السبل التي من شأنها أن تطور الصناعة الجزائرية،وتخفف من حدة التبعية للقطاع النفطي الذي يعرف وضعية حرجة.تم تسليط الضوء على الصناعة الغذائية التي تعد أحد أهم القطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة، التي تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل الوطني عبر الوقوف على معرفة واقع وأفاق هيكل نسيج قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر وسبل تعزيز قدرتها التنافسية. اشتملت الدراسة على تحليل الاقتصاد الجزائري في سياق هذا الموضوع من 2008 الى 2016.من النتائج، قطاع الصناعات الغذائية لا يزال بحاجة إلى استغلال الإمكانيات المتاحة لاستجابة لحاجيات السوق التي تعرف طلبا متزايدا، مع اعتماد جملة من التدابير الإستعجالية حتى يضمن لها النمو المستدام والارتقاء بها إلى المستوى الذي بلغته الشركات الكبرى العالمية.

الكلمات المفتاحية:الصناعة الغذائية،منتجات الصناعة الغذائية ،تنافسية مؤسسات الصناعة الغذائية.الأمن الغذائي، الاقتصاد الجزائري.

Abstract:

The study aims to find ways to develop the Algerian industry and reduce dependence on the oil sector, which known a critical situation. We highlight the food industry which is one of the most important major manufacturing sectors, that contributes directly to increase the domestic production and national income, by standing to know accurately the structure of the food industry in Algeria, as well as prospects and ways to enhance its competitiveness. This study focuses on analyzing the Algerian economy from 2008 to 2016. From the findings, the food industry still needs to exploit the available resources to meet the needs of the market that known a demand rinsing by enhancing many urgent procedures in the aim to secure a sustainable growth and promote it as the level reached by the major global companies.

Key Words : food industry, food industry products, competitiveness of food industry enterprises, Food security ,Algerian economy.

[1] – المؤلف المرسل: مهيدي حسنية، الإيميل: mehidihasnia@gmail.com

مقدمة:

يحتل التصنيع في كل من الدول النامية حيزا كبيرا من تطلعاتها وتحاول هذه الدول أن تحقق القاعدة الصناعية التي تخرجها من حلقات التبعية الاقتصادية من ناحية والتي توفر لها دخلا من ناحية أخرى،فبرز التصنيع كمدخل رئيسي لمواجهة التحدي الذي يفرضه الاعتماد على مصدر واحد وقابل للنضوب وهو النفط.ولقد انساقت الجزائر كغيرها من الدول النامية وراء بريق الجانب المادي من النظم البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية الاقتصادية دون أن يكون هناك استيعاب كامل لجوهر التنمية الاقتصادية الأمر الذي يبعث على السعي لوضع سياسة صناعية ملائمة قصد تصحيح هيكل الاقتصاد من خلال البدء في مشاريع صناعية لتحسين الإنتاج نوعا وكما،وتنويع الاقتصاد الوطني وزيادة تنافسيته،حيث يمكن التركيز على الصناعات التي يمكن أن تحل محل الواردات الأجنبية،والصناعات القادرة على استيعاب الأيدي العاملة مع الأخذ بعين الاعتبار الموارد المتاحة والإمكانيات المتوفرة للاقتصاد الجزائري.

ويعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري،حيث تأتي أهميته من كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية ومن الدعائم الأساسية لتكوين البعد الإستراتيجي،التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل الوطني،كما يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي،كما أن له أهمية أساسية في علاقته المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها.

لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية مناقشة العديد من الأفكار التي تدور حول دور وأهمية الصناعة الغذائية في دعم الاقتصاد الوطني ،وذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي:

1. **الإشكالية الرئيسية:**

كيف يمكن للصناعات الغذائية أن تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالجزائر ؟

2. **فرضيات الدراسة:** وفي إطار معالجة الإشكالية المطروحة قمنا بصياغة الفرضيات التالية:
   - 2.1 :تعد الصناعة الغذائية في الاقتصاد الوطني متواضعة.
   - 2.2 يمكن اعتبار الصناعات الغذائية كقطاع إستراتيجي داعم لتنويع الاقتصاد الوطني إذا أولى بعناية كافية.
   - 2.3 تعاني الصناعات الغذائية في الجزائر العديد من الصعوبات التي تحد من مساهمته في الإقتصاد الوطني.
   - 2.4 لدفع القطاع الصناعات الغذائية ليصبح قائدا للتنمية خلال الفترة القادمة جنب إلى جنب مع الصناعة النفطية يحتاج إلى العديد من الإجراءات التي تساهم في ذلك.
3. **هدف الدراسة:**الهدف واضح من الدراسة من خلال البحث في السبل التي من شأنها أن تطور الصناعة الجزائرية،وتخفف من حدة التبعية للقطاع النفطي الذي يعرف وضعية حرجة،لذا تعد الصناعة الغذائية أحد أهم القطاعات الصناعات التحويلية الرئيسية الهامة فيجب معرفة بدقة هيكل نسيج قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر والوقوف على العوائق والتحديات التي تحول دون تطوره ومساهمته في الاقتصاد الوطني.

4. **تقسيمات الدراسة**:عطاء هذا الموضوع حقه قسمت الدراسة إلى محاور كما يلي:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للصناعة الغذائية.

المحور الثاني: واقع الصناعة الغذائية في الجزائر.

المحور الثالث: أفاق وسبل تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الغذائية.

أولا:مدخل مفاهيمي للصناعة الغذائية.

1. **مفهوم الصناعة الغذائية**: هناك الكثير من التعاريف المقدمة للصناعة الغذائية نذكر منها:

1.1. **التعريف الأول**:هي الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل المواد الأولية الزراعية وفقا لمواصفات محددة ،لهذا تعمل الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري.[1]

1.2. **التعريف الثاني**:هي التطبيق العلمي للعمل والتكنولوجيا بهدف إعداد وتصنيع وحفظ وتسويق المواد الغذائية باستخدام نتائج وأسس العلوم الأخرى في تصنيع الأغذية لزيادة عمرها التخزيني والمحافظة على قيمتها الغذائية وجودتها.[2]

وبالتالي الصناعة الغذائية هي وسيط أكيد بين الحقل والمائدة،وكتطبيق عملي للعلوم من أجل حفظ وتداول الأغذية تنقسم لنوعين من **الصناعات الحفظية** ومنها صناعة التعليب والتبريد والتجميد وغيرها،**والتحويلية** ومنها صناعة السكر والزيوت والألبان وغيرها.

2. **أهمية الصناعة الغذائية**: يساهم تطوير الصناعة الغذائية في الإنجاز المباشر لأهم هدف تنموي تعلنه كل الحكومات باختلاف توجهاتها،إلا وهو تحسين المستوى المعيشي للمواطن،فمن خلال تطور هذا النوع من الصناعة يتحقق مبدأ ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي،حيث يحرص المواطنون عادة مطالبة الحكومات بتوفير السلع الغذائية بمواصفات جيدة وبتكاليف معقولة تجعل من أسعار تداول هذه المنتجات في الأسواق في متناول قدراتهم الشرائية،لذلك الصناعة الغذائية تكتسي أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة يمكن إيجازها فيما يلي[3]:

- ✓ تساهم في توفير المنتجات الغذائية بالكم والكيف المناسب وفي الوقت المناسب.
- ✓ توفير نظام متكامل لحماية المستهلك من خلال تقديم منتجات أمنة وصحية.
- ✓ الالتزام باحترام المواصفات العلمية للجودة في ميدان الصناعة الغذائية بغرض تحسين المنتجات الغذائية.
- ✓ تدعيم المنتجات الغذائية بالمواد المحسنة والمعززة للقيمة الغذائية من خلال إضافة بعض الأملاح المعدنية أو الفيتامينات المغذية.
- ✓ المساهمة في ترقية منظومة الإنتاج الحديث وذلك في إطار التكيف مع التطور التكنولوجي.

- ✓ تساهم مؤسسات الصناعة الغذائية في ضمان استمرار عمليات التشغيل،حيث تستقطب هذه المؤسسات أعداد كبيرة من اليد العاملة الدائمة المؤقتة،حيث تزداد عمليات التوظيف كلما اتسم الموسم الزراعي بالنجاح،وبالتالي تزداد أنشطة الجمع والنقل والتخزين للمحاصيل الزراعية كما تزداد أعمال الحفظ والتكيف المعالج ضمان محافظة المنتجات الزراعية على قيمتها الغذائية إلى حين الحاجة إليها.
- ✓ تسمح الصناعة الغذائية بتصنيع وحفظ الأغذية والمواد الغذائية التي تزيد عن حاجة الاستهلاك الطازج في موسم الإنتاج الزراعي لاستعمالها في أوقات ندرة وجودها،وهي في حالة طازجة وبذلك يمكن المحافظة على مستوى الأسعار للخدمات الزراعية وتحويلها إلى منتجات لها قيمة اقتصادية.

وبالتالي تحقق الصناعة الغذائية الكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية لفائدة المواطن والتمتع،وهذا يعني أن وجودها ضمن القطاع الاقتصادي عامة وقطاع الصناعة خاصة مبرر وضروري،فهي صناعة تحقق مبررات وجوده،فتوجد علاقة تبادلية بين قطاعي الزراعة والتصنيع لزراعي،حيث يتطلب تنمية قطاع الصناعة الغذائية تنمية القطاع الزراعي أولا ومن ثم توفير الوسائل الداعمة للصناعة في هذا الحقل الإستراتيجي.

3. **خصائص الصناعة الغذائية:**تمتاز الصناعة الغذائية بجلة من الخصائص ومن أهمها ما يلي:

- ✓ ارتباطها المباشر بالزراعة في الحصول على مدخلاتها من مواد أولية أو مواد وسيطية وغيرهما.
- ✓ غالبية المؤسسات المنتمية لها مؤسسات تحويلية حيث تشكل حلقة ضمن سلسة طويلة تسمى السلسة الغذائية.
- ✓ تتميز مخرجا بالتنوع والتطور لأنها تعكس تنوع وتطور إحتياجات المستهلكين ورغباتهم.
- ✓ يتميز سوق منتجا بالتنافس الشديد،حيث يكون أساس التنافس قائم على أصول مختلفة (الأسعار العلامات،الأسماء التجارية،عبوات الأغلفة التجارية...).

ثانيا:واقع الصناعات الغذائية ومساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني.

1. **واقع الصناعات الغذائية في الجزائر:**عرفت الصناعات الغذائية في الجزائر انطلاقتها في سنوات السبعينات مع برامج التنمية الهادفة وبالتالي يعد فرع الصناعات الزراعية الغذائية من أهم فروع الإنتاج الصناعي في الجزائر،وحسب وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار تمثل الصناعة الغذائية التي تعد وسيلة لبعث القطاع الصناعي وتوظف 140ألف عامل أي 40% من السكان النشطين أزيد من 17100 مؤسسة ما بين 50 و55% من الناتج الداخلي الخام الصناعي وما بين 40و45% من القيمة المضافة كما تتوفر على قدرة التصدير قد تتجاوز ملياري دولار سنويا، كما تنشط أغلب المؤسسات المنتمية في عمليات التحويل للمنتجات الزراعية وفي عمليات التعبئة والتغليف،حيث تمثل منتجات هذا القطاع 44% من نفقات الخواص الرسمية للعائلات وحوالي 28% من الواردات ترتكز على خمسة منتجات تمثل 80% وهي الحبوب،الحليب ،السكر، بالإضافة إلى أغذية الحيوانات.

وفي سياق إعطاء أولوية في برامجها التنموية اهتماما كبيرا بفرع الصناعات الغذائية ،من اجهل النهوض به،تتدخل الدولة لتأطير هذا القطاع من أجل ضمان أداء جيد وذلك عن طريق[4]:

- ✓ **الإطار القانوني والتنظيمي**:من أجل حماية المستهلك وحماية الاقتصاد الوطني تضع الدولة معايير لتوفير الرقابة ووضعت قيد التنفيذ التسهيلات التالية لمؤسسات الصناعية الغذائية:
  - أصبحت عملية التسجيل في السجل التجاري منذ2004أمرا بسيطا.
  - يخضع الانتقال للمنتجات الغذائية داخل الوطن وكذلك الأسعار للحرية التامة.
  - وضعت الدولة تسهيلات كبير لاستثمار في هذا الفرع،حيث تقوم بتمويل 60% -70%.
  - تقوم الدولة بواسطة بنوكها بتمويل المشاريع المتوسطة والمصغرة الخاصة بالصناعة الغذائية ،وذلك عن طريق منح قروض بأسعار فائدة معقولة وصلت في 2003إلى 6.5% ،أما فترة التسديد إلى 7سنوات.
  - بالنسبة للصادرات والواردات الغذائية فإن القيد الوحيد الذي تعرفه هو التعريفة الجمركية التي تصل نسبتها 5% على المواد نصف المصنعة 30% على النصف المصنعة وتعتمد هذا الشرط لإعطاء الصناعة المحلية فرصتها التنافسية.
- ✓ **الإطار المؤسساتي**: تضع الدولة مؤسساتها لتنظيم وسير هذا الفرع من خلال 8 وزارات(الفلاحة،المالية، العمل،الصناعة،الصيد والموارد لمائية،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الوزارة الوصية عن ترقية الاستثمارات) يليها العديد من المؤسسات والمخابر...الخ.
- ✓ **الإطار التقني**:انتهاج الجزائر اقتصاد السوق فتح المجال أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،فقد تزايد عدد المؤسسات بشكل كبير،ومن هنا فهناك إرادة جاهدة من طرف الدولة لخوصصة المؤسسات العامة مما جذب الكثير من المستثمرين الأجانب والمحليين ،كما وضعت تسهيلات أمام الشراكة الأجنبية التي تتميز بالخبرة والأسبقية في هذه المجالات،كما أن هناك أفاق أخرى في السنوات المقبلة لهذه الشركات التي تنعش الاقتصاد الوطني.
- ✓ **إطار الدعم المالي والتمويلي**: أن خوصصة المؤسسات وتحرير الاقتصاد الوطني لم يخفض من المجهودات التمويلية للدولة،فإن حجم المصاريف على المعدات زاد وتضاعف 4 مرات على 6 سنوات،فانتقل من 872 مليار دج سنة 2007إلى 3022مليار سنة 2012.بتكلفة كلية إجمالية لحجم الاستثمارات 13.798 مليار ما يعادل 200مليار $، وهي تضم الاستثمارات المحلية والأجنبية ،تمثل المحلية 83% وتمثل الصناعة الغذائية نسبة معتبرة منها.

وبشكل عام الصناعة الغذائية في الجزائر تتوزع بين عدد من الفروع وهي مدرجة ضمن الجدول رقم(01)،من خلال الجدول يمكن أن نحصي عدة ألاف من المؤسسات العاملة في مجال الصناعة الغذائية في الجزائر، بأحجام مختلفة وتنشط في فروع وشعب مختلفة.عدة قطاعات تحصي عدة مئات المنتجين لكن تبقى الحصة الأكبر والأهم من الإنتاج تضمنه بضعة مؤسسات كبيرة ومؤسسات متوسطة تحصى بالعشرات،هي حالة شعبة المشروبات التي تحصى ما يقارب 700 مؤسسة ناشطة وفقط ثلاثين من بينها هي المهمة.من بين الفئة القليلة التي تضمن الحصة الأكبر من الإنتاج في مجال المشروبات في السوق الجزائرية هي:**Castel Fruital, ABC pepsi, Hamoud boualem, Ifri**

- قطاع تحويل الحبوب الوضعية مماثلة فبضع مطاحن عمومية (الرياض مثلا) وعشرات المطاحن الخاصة وبضعة منتجين كبار منهم من أصبح يشكل مجموعات في الصناعة الغذائية **SIM, Amour Benamour, Metidji, Harbour, ...Sopi, Moula, La Belle, Sosemi**

- شعبة الحليبيات نحصي 15 مؤسسة للمجموعة **Giplait** وأكثر من 100 مؤسسة خاصة بأحجام ومجالات مختلفة كالزبادي (الياغورت) المجال الذي تهيمن عليه بعض المؤسسات **Soummam40%, Danone25% ,Hodna, tréfle** والوضعية مماثلة في مجال الجبن،من بين المؤسسات المهيمنة في السوق الجزائرية نجد **Algérie crème, Fitalait, Priplait.**
- شعبة الحبوب تحصي الجزائر العديد من مؤسسات عصرية وفي مستوى المؤسسات الأوروبية وتطمح للتصدير (عجائن،كسكس....) وإلى جانب ذلك تعتمد هذه الشعبة على مؤسسات جد حرفية تختص أساسا في منتوجات قاعدية بالنسبة للسوق الداخلي (الذي يظل الطلب عليها متعلق بالقدرة الشرائية للمواطن)مخابز تقليدية ،مصانع بسكويت حرفية.
- في قطاع مياه والمشروبات توجد وفرة في المؤسسات حيث أحصت 700مؤسسة يوفر الجزء الأكبر من الإنتاج فئة قليلة لا تتجاوز 30مؤسسة هي مؤسسات كبيرة منها ينتج بترخيص **Cocacola, Pepsi, Candia .**
- المجمدات المنحصرة حاليا في مجمدات المنتوجات القاعدة، لكنها تتنوع وتزيد ثراء بمنتوجات جديدة كالبيتزا، **quiches, croquettes, steak hachés,boulettes, boureks,frites ,nuggets,.**
- القطاع الذي يتطلب إستثمارات ضخمة هو قطاع الزيوت والعجائن المسيطر عليه من طرف بضعة منتجين كبار مثل **cevital** عكس إنتاج زيت الزيتون (الذي يشهد نموا) هو مقسم بين عدة عشرات مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومنتجة.
- أما بالنسبة لقطاع السكر تسيطر عليه **cevital** مع منافس هو مجموعة **la belle**.
- بالإضافة إلى الفروع الكبيرة توجد فروع وشعب أخرى تتطور بسرعة:تعليب الفواكه والخضر خاصة الطماطم المركزة التي طالما اعتمدت على الاستيراد منذ سنوات وصناعة المربي.

وبالتالي تحضى الصناعة الغذائية في الجزائر بإمكانيات كبيرة وهائلة في بعض الفروع :المطاحن والمشروبات على العكس من بعض الفروع الأخرى التي تعاني من ضعف الإنتاج وعدد منخفض للمؤسسات،مثل تعلب الأسماك ،إنتاج المجمدات ،المخابز الصناعية،التجفيف إنتاج الخميرة.

وتبقى بعض الشعب تعتمد كليا على الاستيراد في توفير المواد الأولية وهي حالة صناعة السكر،الزيوت الماغرين،القهوة التي تستورد تقريبا كل المواد الأولية التي تتطلبها ،وهي ايضا بنسبة كبيرة حالة قطاع مطاحن اللين والذي يعتمد أساسا على القمح المستورد.أما شعبة الحليب فإن احتياجاتها مغطاة بنسبة 70% باستيراد المسحوق وهي تتطور باستمرار صناعة العصائر تستعمل مواد مركزة مستوردة (إسبانيا،البرتغال) صناعة شرائح اللحم المجمدة تعتمد أساسا على اللحوم المجمدة المستوردة.[5]

2. تقييم دور قطاع الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني: للوقوف على مدى مساهمة الصناعات الغذائية في الاقتصاد الوطني نعتمد على مؤشرات مهمة الناتج الخام ،القيمة المضافة،القطاع الخاص،الأمن الغذائي.

2.1:تقييم أداء الصناعات الغذائية في الجزائر بناءا على مؤشر الناتج الخام: يعبر هذا المؤشر عن مدى مساهمة قطاع الصناعات الغذائية في إجمالي الثروة الوطنية ،والتي يتم على أساسها تصنيف الدول من حيث الثروة والتطور،وعليه سوف يتم متابعة مساهمة فرع الصناعات الغذائية في الناتج الوطني من خلال الجدول رقم(02):

سجل فرع الصناعة الغذائية نتيجة إيجابية في سنة 2008 حيث إرتفع الإنتاج بنسبة 6.8% مقابل انخفاضه بنسبة 2.1% سنة ،2007 وذلك تسجيل اداءات جيدة لفروع إنتاج البذور (45.5%) وصناعة الحليب التي سجل نموا قدره 9.5%[6]. أما الفروع النشاطات الأخرى سجلت حالة تراجع بمعدلات جد مرتفعة برقمين 86.2% بالنسبة لصناعة مصبرات الفواكه والخضر، وفي سنة 2013 سجلت نموا بنسبة 7% أي بنسبة 37.3% من القيمة المضافة الصناعية وتبقى فرع الصناعة الغذائية مهيمنا ودافعا للنشاط الصناعي،محفزا بديناميكية نشاط معالجة الحبوب وصناعة الحليب والتوسع في الإنتاج المحلي للحليب.وفي سنة 2014 تواصل حدة الصدمة الخارجية الناجمة عن تدهور الأسعار العالمية للمحروقات أدى إلى تراجع نمو قطاع الصناعة الغذائية من 6.4% إلى 5.6 % وذلك راجع إلى مساهمة صناعة معلبات الخضر والفواكه وإنتاج التبغ .

2.2: مساهمة إنتاج الصناعات الغذائية للمؤسسات العمومية:أكد المؤشر السنوي المتوسط للصناعات الغذائية،الذي لم يكن يساوي 34.5%، وترجع هذه الخسارة الجوهرية لفرع الصناعة الغذائية العمومية الذي لم يعد يشمل اية مؤسسة لصناعة وتحويل المواد الدسمة الغذائية من جهة تسجيل في سنة 2008 الزيادة في أسعار المواد الأولية المستوردة(الحبوب،غبرة الحليب،المواد الزيتية) حيث إرتفعت السعر السنوي المتوسط للقمح الصلب بنسبة 3.6% في سنة 2008 بعد زيادة بنسبة 32.1% في سنة 2007، فقد إنتقل من 263.8 $ للطن في سنة 2007 إلى 344.6$ للطن في سنة 2008.أما أسعار الزيوت الغذائية نفس الإتجاه التصاعدي ولكن بوتيرة أسرع ،حيث تضاعف السعر المتوسط للطن من زيت عباد الشمس في سنتين ليبلغ 1498$ مقابل 658 $ دولار سنة 2006.بالنسبة لسعر السكر سجل في سنة 2008 (12.65سنت من $ مقابل 10.0سنت في 2007و 14.75سنت سنة 2006. وفي الأخير سجل السعر السنوي المتوسط لغبرة الحليب تراجعا بإنخفاض 8.1% في سنة 2008 ليبلغ 3845 $ للطن في سنة 2007.ومن بين هذه العوامل التي ساهمت في الزيادة في أسعار المنتجات (نمو الطلب العالمي ،الإستعمال التنافسي للحبوب في صناعة الطاقة الحيوية ،المضاربة ،تكلفة المدخلات..) وفي سنة 2013 سجل قطاع الصناعة الغذائية تفاقما للركود ،إذ عرف مؤشر الإنتاج تراجعا قدره 0.6% بعد إنخفاضه في السنة السابقة بمعدل 2.1% لم يتمكن النمو المعتبر لفرعي معالجة الحبوب وصناعة الحليب (4.3% و2% على التوالي) المسجل بفضل توسع نشاط جمع الحليب وإعادة تكوين مخزونات الحبوب، من تعويض تراجع مؤشر الإنتاج للقطاع الناجم عن الإنخفاض الكبير (73.3%) في إنتاج فرع صناعة مصبرات الخضر والفواكه إضافة إلى تراجع ثلاث فروع أخرى[7].وفي سنة 2016 سجل مؤشر الصناعة الغذائية 38.5% حيث إنخفض مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأمم المتحدة بنسبة 1.5% مقارنة مع سنة 2015وبنسبة 29.8% مقارنة بالذروة التي سجلها سنة 2011. وفيما يتعلق باسعار المنتجات التي تستوردها الجزائر واصلت أسعار الحبوب والحليب ومشتقاته إنخفاضها بنسب – 9.4%و-4.1% على التوالي .في حين إرتفعت أسعار السكر والمنتجات الفلاحية الزيتية للمرة الأولى منذ سنة 2012 ب34.2% و11.4% على التوالي.كما سجل الإنخفاض المستمر في أسعار الحبوب المرتبطة بوفرة المحاصيل،ببلوغ متوسط سعر قمح الولايات المتحدة الأمريكية 197 $ أمريكي للطن الواحد،مقابل 225 $ ي سنة 2015،أي إنخفاض قدره 15.5% و13.2% على التوالي.فيما يخص مسحوق الحليب أدى أانكماش المتوسط السنوي لأسعاره ،بنسبة

2.1%ببلوغ سعره 2457$ وانخفاض المتوسط السنوي لأسعار الزيت عباد الشمس 0.7% ليبلغ 844$ للطن في نهاية 2016.[8]

2.3:دور القطاع الخاص في الصناعات الغذائية: شهد عدد مؤسسات التي تنشط في الصناعات الغذائية لا سيما للقطاع الخاص تطورا ملحوظا وهو ما جعله قطاع تهمين عليه المؤسسات الخاصة ،كما يبنه الجدول رقم(04)،يظهر الجدول التطور المستمر لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في الصناعة الغذائية في الجزائر طيلة الفترة 2009 إلى 2015 حيث انتقل العدد من 17679سنة 2009إلى 24746مؤسسة سنة 2015.

انتهجت الجزائر منذ 15سنة سياسة خصخصة المؤسسات العمومية بالرغم من مخططات التي تم وضعها والعصرنة إلا أن معظم المؤسسات التي خصخصتها لم تنجح في المنافسة ولا في مواجهة احتياجات السوق الجزائرية،بالأمر رقم 01-04 الصادر في 20أوت 2001،انطلقت السلطات الجزائرية في عمليات الخصخصة 942مؤسسة عمومية من إجمالي مؤسسة 1280 في جميع القطاعات منها 268 مؤسسة غذائية،تهدف جميع المحاولات إلى إعادة تأهيل مؤسسات الصناعات الغذائية سابقا التي عانت كثيرا ،وهو ما أدى غلى خصخصتها حصة السوق لقطاع الصناعات الغذائية العمومية انتقلت في معدلها من 24% سنة 1999إلى من 13% سنة 2001و5% في ديسمبر 2015.[9]

مجموعة الرياض إقترحت للخصخصة سنة2001 في إطار مخطط إعادة هيكلة القطاع العمومي،توسع هذا المخطط ليشمل مجموعات أخرى ***Giplait وEnasucre**l'** وENCG**l'***.

في هذه القطاعات أصبحت المؤسسات الخاصة هي المهيمنة بينما العمومية تولت مهام مثل توريد منتجات بأسعار محدودة يكون الإنتاج فيها غير مربح (حليب مبستر في أكياس،فرينة،دقيق). لم تلعب المؤسسات العمومية دورا في انتشار التطور التقني والتكنولوجي في الصناعات الغذائية ونمو الإنتاجية ولا في ترويج الجودة.فقط في أشكال الشراكات مع القطاع الخاص،مؤسسات حديثة (شركات عامة/خاصة مثل الرياض /بن عمر أو **cegro/lesafore**هي حديثة)

أزمة القطاع العام برزت بسبب سياسة تموين ترتكز على الواردات في المجال الغذائي هذه السياسة التي تفسر في فترة الاستعمار إستمرت بعده،ولهذا كانت الخصخصة حلا أمثلا كون بعض القطاعات تعصرنت وأصبحت تنافسية وتطورت في إتجاه المعايير الدولية. في الحبوب المجموعات الخاصة الكبيرة **SIM ,Cevital, Benamour, Harbour**، تهمين ،وفي الحليبيات تبقى **Giplait** تسيطر على **LPS** وقليلا **Lucartif**،بينما يطور الخواص شعبة (الزبادي)، الياغورت،الجبن،العجائن المربحة أكثر.

ثالثا:أفاق الصناعات الغذائية وسبل تعزيز القدرة التنافسية لها.

1. أفاق الصناعات الغذائية:

إن أفاق الصناعات الغذائية يفرض ضرورة تدخل الدولة أكثر من أي وقت مضى لدعم هذا النشاط،وتمكين المستثمرين في هذا القطاع بإنشاء مصانع تساهم مساهمة فعالة في التنمية،وإحداث مناصب شغل جديدة،والمساهمة في تشجيع القطاع الزراعي وبالتالي تحريك الصناعة الجزائرية ككل،ضف على ذلك مساهمتها في الأمن الغذائي الوطني بما يتناسب مع تطور الاحتياجات السكانية،التي تعرف زيادة مطردة من حيث الطلب على المواد الغذائية بسبب الزيادة السكانية التي تعرفها البلاد.

الانتقال إلى اقتصاد السوق قد يضعف القطاع الزراعي أكثر فأكثر،وخصوصية النشاط الزراعي يفرض إدراك حقيقة أساسية وهي آليات السوق التي لا ينبغي أن تشكل وحدها محرك لاقتصاد الزراعي يجب أن تضع الدولة سلسة من الميكانيزمات لتوجيه الإنتاج وتأمين المنتجين وضمان استقرار مداخيلهم إلى جانب تزويدهم بإحصائيات ومعلومات عن احتياجات السوق الوطنية من الخامات الزراعية حتى لا يحدث تذبذب في توفير مواد الخام الزراعية من سنة على أخرى،بسبب الوفرة تارة والانعدام تارة أخرى وهذا من شأنه أن يكون له أثر على فرع الصناعات الغذائية[10].

ونظرا للأهمية البالغة للصناعات الغذائية يترتب على الجزائر التأقلم مع المتغيرات الدولية مجموعة الالتزامات والخطوات التي يجب أن تمس منظومتها التشريعية والقانونية،كذا ضبط سياستها الصناعية والتجارية مع الوضع الجديد،بما يضمن لها تحقيق أقصى منفعة من المتغيرات الدولية،وخاصة وفق مبادئ واتفاقيات منظمة التجارة العالمية،باعتبارها الضابط للتجارة الدولية بتهيئة البيئة التجارية العالمية الجديدة من جهة،وتقليل من الآثار السلبية المحتملة من جهة ثانية في ظل البيئة الاقتصادية الجديدة التي تتميز بشدة الانفتاح والتي تتجلى في زوال الحواجز التقليدية (الجمركية وغير الجمركية) والتركيز على الحوافز الفنية المتعلقة بمعايير الجودة والمواصفات القياسية للسلعة،انحسار سياسات الحماية الحكومية للصناعة المحلية،وتحول المنافسة من بين الدول إلى منافسة بين الشركات،ما يلزم على الدول والشركات تغيير إستراتيجيتها الصناعية،لتكون مؤهلة لمواجهة تحديات الظروف الاقتصادية الراهنة في ظل العولمة.

ينبغي تعزيز تطورها من خلال تخصيص موارد كافية لتحسين واستغلال واختيار المواد الخام والتكنولوجيا الملائمة اجتماعيا،فتطوير وتعزيز البنية التحتية المؤسسية وتدريب الموظفين في مجالات التكنولوجيا وإدارة وتنظيم المشاريع والأبحاث والتطوير،كلها عوامل هامة في تحسين جودة المنتوج والسلامة في تعزيز تنمية الصناعة الغذائية.كما أن إقامة تعاون بين البلدان الإقليمية وتعزيز المراكز الوطنية لتحديد التكنولوجيا المناسبة سيملأ ثغرة هامة في تطوير الصناعات الغذائية وتجهيز المنتجات الزراعية.

2. سبل تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الغذائية:

لدى العديد من الدول النامية وخاصة الجزائر ميزة نسبية في الأسواق العالمية للعديد من المنتجات الزراعية والصناعية ومع ذلك لم تكن هذه المزايا تحقق دائما بالفعل من أجل تعزيز التنمية الزراعية والصناعية والاقتصادية التنافسية من قبل البلدان القائم على الزراعة،ومن ناحية أخرى يجبر الصعود المتزايد للأسواق العالمية المبني على الميزة التنافسية بشكل متزايد صناع السياسات على تقييم البيئة التمكينية للصناعات الزراعية من جهة أخرى. ولذا تتطلب الصناعة الزراعية المحلية والتصديرية الناجحة خلق بيئة أعمال وإطار سياسي داعم لتعزيز الإنتاجية من خلال:

- ✓ وضع آلية مناسبة على المستوى الوطني والإقليمي أي يجب رفع كفاءة في التحديد والاختيار والتنمية والاستخدام التجاري الناجح للتكنولوجيات الحديثة والملائمة اجتماعيا حتى يتمكنوا من الحفاظ على الميزة النسبية وتحسينها.
- ✓ توفير العوامل المساعدة الأساسية من قبل الدولة لتحسين أداء الأسواق والشركات،وتشمل هذه الفئة بنود سيادة القانون وكفاءة البنية التحتية وسياسة تجارية مواتية.
- ✓ تقديم وتسريع الابتكارات التقنية وتعزيز روح المبادرة وتحسين الممارسات التجارية .
- ✓ تشجيع ريادة الأعمال من خلال زيادة الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تحسين وصول الشركات الضغيرة والمتوسطة إلى مصادر التمويل المتاحة.
- ✓ دعم تطوير التكنولوجيا الغذائية الجديدة وتسهيل تمويل الابتكار وبرامج البحوث.
- ✓ تسهيل وصول شركات الأغذية الزراعية الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الإقليمية العالمية وتشجيع معايير التجارة الدولية من أجل الإبقاء على دائرة المنافسة.

نتائج الدراسة: تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات وتتمثل أهمها فيما يلي:

1. قطاع الصناعات الغذائية يمثل ثاني نشاط صناعي بالجزائر،يشغل 140ألف عامل و17 ألف مؤسسة ،95% منها مسيرة من طرف القطاع الخاص،وهي تمثل 40% من رقم أعمال القطاع الصناعي،وعلى الرغم من أن هذه المؤسسات بدأت تعرف تطورا واستجابة للسوق الوطنية،فإن 75% من حاجيتها المتمثلة في المواد الأولية والعتاد لازالت تعتمد على الاستيراد،حيث تقارب فاتورة استيراد القطاع 7.7مليار دولار سنويا.
2. الصناعة الغذائية لها مكانة متميزة بين الفروع الاقتصادية الأخرى،مما يرشحها مستقبلا للعب دور حيوي في تحريك الفروع الصناعية الأخرى،فهي نتاج علوم الأغذية والعلاقة التي تربطها بعمليات التصنيع تجعلها محليا وإقليميا من أكبر الصناعات وأهمها من حيث المشاريع الاستثمارية.
3. تعد الصناعات الغذائية ذات أهمية كونها تولد روابط خلفية وأمامية قوية،مشجعة بذلك الطلب وزيادة القيمة المضافة للإنتاج الزراعي الأولي وخلق فرص العمل والدخل على طول سلسلة التجهيز والتوزيع،وبشكل أكثر تحديدا تولد شركات التصنيع الزراعي الطلب على المواد الخام الزراعية،وهذا بدوره يخلق فرص عمل على مستوى المزرعة ويساهم في زيادة

الطلب على المدخلات الزراعية مثل الأسمدة والأعلاف وبالمثل يتم توليد النشاط الاقتصادي في مناطق الخدمات اللوجستية والتوزيع وتقديم الخدمات.

4. لا يزال قطاع الصناعات الغذائية بحاجة إلى استغلال الإمكانيات المتاحة لاستجابة لحاجيات السوق التي تعرف طلبا متزايدا،إذ تؤكد الأرقام أن 45% من نفقات العائلات تخصص للتغذية.
5. البحث عن تحقيق تكامل قطاعي بين فرع الصناعات الغذائية والقطاع الزراعي سيظل الشغل الشاغل للدولة،ما لم يتم تحقيقه فإنه يكون من الصعوبة تطوير الصناعات الغذائية،فيستوجب معالجة مشكلة الفلاحين وأصحاب المؤسسات الصناعية في أن واحد،بوضع آلية مستقبلية للتعاون قصد مواجهة المنافسة الحادة التي يعرفها الفرع من خلال القطاع غير الرسمي وكذا الزخم الهائل من السلع الغذائية المستوردة.
6. فرع الصناعات الغذائية كغيره من الفروع الصناعية الأخرى،سيعرف مستقبلا تحديات كبرى،بسبب إقبال الجزائر على الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة،ويتمثل هذا التحدي كون البلاد وصناعتها ستدخلان دون إستراتيجية واضحة في التقسيم الدولي الجديد للعمل الذي يحكم قدرته وفعاليته قد يكبح فرص الصناعات الغذائية.
7. ستظل الصناعات الغذائية في الجزائر معتمدة على المواد الأولية المستوردة كالحبوب والسكر والزيوت،التي لا أمل للجزائر في تحقيق الاكتفاء الذاتي منها في المستقبل المنظور،وعليه فإن التبعية الشديدة لفرع الصناعات الغذائية للخارج في مجال المنتوجات الزراعية الغذائية مما يعرضها إلى أثار سلبية تقلبات أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية.

الاقتراحات والتوصيات: للنهوض بالصناعة الغذائية وتطويرها يتعين على الجزائر تجسيد مايلي:

- ✓ تحسين الإمدادات الغذائية عن طريق منع الخسائر الكمية والنوعية.
- ✓ زيادة الاعتماد على الذات عن طريق الحد من الواردات.
- ✓ توفير فرص عمل وخاصة في المناطق الريفية.
- ✓ وضع إستراتيجية شاملة للنهوض بالتصنيع الزراعي في كافة مراحل التصنيع بدءا من المساحات المزروعة من مختلف المنتجات الزراعية،مرورا بعمليات تجميع المحاصيل وتوفير الإمكانيات الضرورية لحفظها وتخزينها بالطرق المناسبة،ومن ثم الشروع في عمليات في عمليات التصنيع وفق الأساليب العلمية المتعارف عليها عالميا والتي تضمن كل الشروط والمتطلبات الضرورية للصحة،لتنتهي هذه العلمية بتسويق المنتجات الصناعية في الاسواق المناسبة.
- ✓ تحفيز التنمية الريفية وزيادة فرص الإستثمار في المناطق الريفية والحضرية.
- ✓ الحد من هجرة السكان إلى المناطق الحضرية.
- ✓ ضمان فرص أحسن التي تتيحها الأسواق للمنتج.
- ✓ وضع سياسات جديدة لتوزيع منتجات الصناعة الغذائية،من خلال إشراك عدد كبير من الوسطاء في عمليات تسويق هذه المنتجات مما يشجع المنتجين على الزيادة في إنتاجها دون الشعور بمخاطر وصعوبات توزيعها.
- ✓ زيادة أرباح النقد الأجنبي من خلال تصدير المنتجات المصنعة ونصف المصنعة.

- ✓ استخدام التكنولوجيا الحديثة للتعبئة وتغليف منتجات الصناعة الغذائية وذلك من أجل ضمان سلامتها وتوفير كل متطلبات حفظها وبالإضافة إلى ذلك يحقق التغليف الجيد فرص تحسين عرض هذه المنتجات ومن ثم يساهم في دعم ترويجها في السوق الوطني والدولي مما يزيد من تنافسيتها.

الجداول:

الجدول رقم 01: فروع الصناعة الغذائية في الجزائر.

الشعبة	الأنشطة
صناعة اللحوم	-إنتاج لحوم المجزرة،لحوم الدواجن،منتوجات قائمة على اللحوم.
صناعة الفواكه والخضر	تحضير عصائر الفواكه،تحويل الخضر المعلبة بإستثناء الطماطم،الطماطم المعلبة،تحويل الفواكه المعلبة.
صناعة الدهون	تصنيع زيت الزيتون،المرغرين،وزيوت أخرى.
صناعة الحليبيات	تصنيع منتجات الألبان،المثلجات
صناعة تحويل الحبوب،النشاء،الأعلاف	المطاحن،أنشطة أخرى للحبوب،تصنيع منتوجات النشاء،تصنيع مواد غذائية للحيوانات.
تحويل الفرينة والبرغل	مخبزة،مخبزة الحلويات والعجائن،صناعة البسكويت.
صناعات غذائية أخرى	تصنيع السكر،صناعة الشكولاتة والسكاكر
صناعة المشروبات	صناعة المشروبات الكحولية المقطرة،إنتاج الكحول الإيثلي من المخمرة،صناعة النبيذ وإنتاج الجعة ،إنتاج المياه المعدنية،المشروبات المنعشة.

المصدر:حاجي اسماء،بوعزيز ناصر،"**الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي**"، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،العدد18/2017،ص102.

الجدول رقم 02:تطور الناتج الخام لفرع الصناعات الغذائية في الجزائر خلال الفترة 2008-2016.

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
% نمو الصناعات الغذائية من الناتج الحقيقي الداخلي	6.8	7.6	4.5	4.5	5.4	7	6.4	5.9	5.6

المصدر:الديوان الوطني لإحصائيات

الجدول رقم 03: تطور إنتاج الصناعات الغذائية للمؤسسات العمومية خلال (2008-2016).

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
إنتاج الصناعات الغذائية للمؤسسات العمومية	34.5	31.3	30.3	36.6	35.9	35.6	38.2	37.8	38.5

المصدر:الديوان الوطني لإحصائيات.

الجدول رقم04:تطور عدد مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الناشطة في قطاع الصناعة الغذائية في الجزائرية (2009-2015)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
PME privées	17679	18394	19172	20198	21624	23075	24746

المصدر: اعتمادا Ons, bulletins d'informations statistiques n°18,n°20,n°22,n°26,n°28

قائمة المراجع:

[1] عيون عبد الكريم،"***جغرافيا الغذاء في الجزائر***"،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1985،ص212.

2 ايمن مزاهرة ،"***الصناعات الغذائية***"،جامعة البلقات التطبيقية،دار الشروق للنشر والتوزيع ،عمان،2000،ص13.

3أحمد صنوعة،" ***الصناعة الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر*، الواقع والمأمول**"،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية الدولية ،المنعقد يومي 23-24نوفمبر2014 بجامعة الشلف، الجزائر،ص10،09.

4 خالد بوشارب،" **دور الصناعات الغذائية كمدخل لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر ،حالة الجزائر**"،مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقليمية الدولية ،يومي 23،24نوفمبر 2014،الشلف،ص12.

5حاجي اسماء،بوعزيز ناصر،""***الصناعات الغذائية في الجزائر وطرق النهوض بها لتحقيق الأمن الغذائي***"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،العدد18/2017،ص103،102.

6التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2008،ص 46.

7التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2013،ص37

8التقرير السنوي لبنك الجزائر 2016،ص32.

[9] E. Chérif, ***Le marché des industries alimentaires en Algérie***, le magasine Agroline, n°97, novembre/ décembre 2015, p.7.

10فوزي عبد الرزاق،""***الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي دراسة حالة الجزائر***"،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2006-2007،ص 233.